الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١١
المعقودة يوم الثلاثاء
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

الرئيس: السيد هامبرغر (هولندا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٨٧ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

../..

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.11
31 Janduary 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/49/204-E/1994/90؛ و A/49/205-E/1994/91؛ و A/49/228-S/1994/827، و A/49/256؛ و A/AC.49/307-S/1994/894؛ و A/49/338)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/48/287-S/1994/894؛ و A/49/338)

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/49/309)

١ - السيد أوسا (شعبة تحليل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية): أشار الى الصلة الحرجة بين مشكلة الديون الخارجية وتطور عمليات نقل الموارد بين الموارد النامية والبلدان المتقدمة النمو. ومضى يقول الواقع إن أزمة الديون نجمت عن الزيادة الملحوظة التي طرأت على أسعار السلع الأساسية وانخفاض التدفقات التجارية بسبب ضعف أسعار السلع الأساسية معا، مما أدى الى نقل صافي للموارد المالية من البلدان النامية المدينة الى بقية العالم. وحتى بعد أن تغيرت الحالة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، فإن التدفقات المالية الصافية التي تعاني منها بعض البلدان النامية لاتزال مستمرة، وإن آثار الدين لاتزال تعيق التنمية في العديد من البلدان.

٢ - وقال إن الأمين العام في تقريره عن حالة الديون (A/49/338) دعا الى إحداث تغيير في الترتيبات العادية لتخفيف الديون في إطار نادي باريس؛ لأن هذه الترتيبات أدت الى تخفيف مؤقت ولكنها لم تزل آثار الديون. فإذا ما أخذ أصل الدين في الاعتبار، فإن تدابير التخفيف سوف تقلل الى حد كبير من الفارق بين المدفوعات التعاقدية وقدرة البلد المعني على الدفع، مع مراعاة ما يبذله من جهود للتكيف.

٣ - وفي الاستنتاجات الواردة في التقرير المتعلق بالنقل الصافي للموارد (A/49/309) أشير الى الحاجة لاتخاذ تدابير مختلفة. وفي بعض البلدان النامية التي تلقت مقادير كبيرة من صافي تدفقات رأس المال الخاص، قيل إنه ينبغي المحافظة على زيادة التقدم نحو تهيئة بيئة محلية أكثر استقرار للاقتصاد الكلي، كما ينبغي، في الوقت ذاته، ضمان زيادة حصة تدفقات رأس المال لاستخدامها في زيادة الاستثمارات الانتاجية. وفي البلدان النامية التي عجزت حتى الآن عن اجتذاب رأس المال الخاص - وينطبق هذا على معظمها - ينبغي الاستمرار في بذل الجهود اللازمة لتوفير الاطار الاقتصادي الوافي بالغرض. وتؤدي زيادة التدفقات التساهلية وغير التساهلية دورا كبيرا في التعجيل بعملية التكيف الهيكلي. ومن أجل تجنب التذبذب في تدفقات رأس المال الى البلدان النامية، فإن من الضروري أيضا النمو غير التضخمي في الاقتصادات السوقية للبلدان المتقدمة النمو وتحقيق معدلات للفائدة مستقرة الى حد معقول. ومع ذلك توجد حاجة لحل مبكر لمشكلة ميزان المدفوعات في العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة

انتقال على هدي المبادئ التي اقترحها المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، أي، برصد اعتماد عام واعتماد اختياري بما مجموعه ٣٦ بليون دولار من حقوق السحب الخاصة. وفي اجتماع عقده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وقت مبكر من شهر تشرين الأول/أكتوبر في مدريد، قدم وزير مالية المملكة المتحدة الى اللجنة المؤقتة اقتراحا يدعو الى تقديم معونات مالية لمدفوعات البلدان النامية التي تراكمت التزامات خدمة ديونها لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بصورة لا تطاق، على أن تستخدم لهذا الغرض الأموال الآتية من عائد استثمارات تستخدم فيها عائدات مبيعات ومبيعات مدروسة بعناية ومخططة على مراحل لاحتياطيات الذهب الخاصة بصندوق النقد الدولي. وسوف يقوم الصندوق بالتوسع في دراسة هذا الاقتراح.

٤ - وفي اجتماع مدريد، طلبت اللجنة المؤقتة من المجلس التنفيذي مواصلة عمله المتعلق بتعزيز مراقبة الصندوق بهدف مساعدة البلدان على تجنب أوجه الاختلال المفرطة وخفض التذبذب في تدفقات رأس المال. بيد أنه لما كان التدفق الخارجي المفاجئ لرأس المال الخاص من أي بلد نام لربما يحدث حتى في حالة انعدام أي اختلال أو إخلال أساسي في أسواق رأس المال الدولي، فقد حثت مجموعة الأربعة والعشرين صندوق النقد الدولي على دراسة إمكانية اقامة مرفق للتسديد السريع على المدى القصير لمساعدة البلدان النامية التي تواجه مثل هذه الحالة. وفي البلاغ الذي أصدرته لجنة التنمية وضعت تشديدا على جوانب الفعالية والتوزيع من المساعدة الانمائية الرسمية ولكن ليس على حجمها. كذلك طلب الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يكونا على أهبة الاستعداد لمعالجة مشاكل البلدان المتأثرة بجولة أوروغواي التي تحتاج للمساعدة، لأن تنفيذ نتائج هذه الجولة سوف يفضي الى زيادة أسعار الأغذية العالمية والى تآكل الأفضليات الممنوحة لعدة بلدان نامية.

٥ - السيد رونغي (ألمانيا)، تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والنمسا، فقال إن الاستراتيجية الدولية للديون أفضت الى تحسن كبير في علاقات المدينين بالدائنين وفي إدارة خدمة الديون. وفي بعض الحالات، استعادت البلدان النامية المتوسطة الدخل التي اتخذت التدابير المناسبة للتكيف قدرتها على الوصول الى الأسواق المالية بينما لا تزال أفقر البلدان وأشدها مديونية تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية وتجري إعادة جدولة ديونها. وفضلا عن ذلك، جرى منح عمليات شطب عامة للديون، مثل حالات المنح التي قـُدمت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ للبلدان الافريقية المثقلة بالديون. ومن ناحية أخرى، لا تزال الحالة في العديد من البلدان المنخفضة الدخل، ومعظمها من افريقيا، صعبة للغاية. وأضاف أن مشكلة ديون بعض البلدان المنخفضة الدخل تستدعي منح شروط أكثر تساهلا تتمثل في عفو الدين، بما في ذلك خفض أصله دعما لمساعيها الرامية الى تحقيق تنمية مستدامة.

(السيد رونغي، ألمانيا)

٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يهنئ نادي باريس على اسهامه في احراز تقدم في الاستراتيجية الدولية للديون ويحثه على زيادة تحسين شروطها التي تنطبق على أفقر البلدان وأشدها مديونية. وحيثما كان مناسبا، ينبغي خفض الدين الرسمي الثنائي لهذه البلدان كي يتسنى لها الخروج من عملية إعادة الجدولة. وأضاف أن بعض أفقر البلدان مثقلة بالديون مدينة بشدة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف وتعتمد على تدفقات التمويل التساهلي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع المؤسسات المالية الدولية على النظر في الاقتراحات التي تدعو الى حل هذه المشكلة، بما في ذلك الاقتراح الأخير المتعلق باستخدام احتياطيات الذهب الخاصة بصندوق النقد الدولي.

٧ - واسترسل يقول إنه ينبغي التسليم بأن خفض الديون لا يكفي في حد ذاته لاستعادة إمكانية البقاء الخارجية. إذ أن الحل الدائم يقتضي التطبيق المستدام لسياسات اقتصادية سليمة تأخذ في الاعتبار أيضا البعد الاجتماعي للتكيف وتدرس فيها بعناية كل حالة على حدة. وقال إن تقرير الأمين العام تضمن اقتراحا يدعو الى معالجة مسألة أصل الديون دفعة واحدة لدى تقديم المساعدة لبلد يتخذ نهجا محددا للاصلاح. وقال إن نادي باريس يؤكد، من ناحيته، على سجل المسار الاصلاحي للبلد المعني بوصفه أساسا للنظر في اجراء تخفيضات في أصل ديونه وإعادة جدولتها. وقال إن الثقة اللازمة لاجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي تتوقف الى حد كبير على سجل البلد في اتباع هذا النهج.

٨ - السيد العمامرة (الجزائر)، تكلم باسم مجموعة الدول السبعة والسبعين والصين، فأشار الى أنه انقضى أكثر من عقد منذ بداية أزمة الديون الخارجية، والى أن الأسباب الكامنة وراءها لا تزال باقية، لأن الاستراتيجية التي طـُبقت كانت تستهدف أساسا المحافظة على التوازن المالي للمؤسسات الدائنة. وأضاف أن مجموع أصل ديون بلدان العالم الثالث لا يزال في حالة ازدياد. وقال إنه وفقا لتقديرات البند الدولي، فإن هذا الدين بلغ في عام ١٩٨٢، ٧٣٢ بليون دولار وأن الرقم الحالي يبلغ حوالي ١,٦٠٠ بليون دولار، ومن هذا الرقم تبلغ مديونية البلدان الافريقية التي لا تستطيع خدمة ديونها حوالي ٣٠٥ بلايين دولار.

٩ - وبصفة عامة، تدهورت الحالة بالنسبة للبلدان النامية جميعا. فكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن عدد البلدان المدينة يزيد على عدد البلدان التي كانت مدينة في عقد الثمانيات، وفي حين أن بعض البلدان استطاعت التخلص من حلقة الديون، وتنشيط نموها الاقتصادي واستعادة قدرتها على الوصول الى النظام المالي الدولي، لا يزال عدد أكبر منها بكثير واقعا في الدين ولا تتوفر لديه فرص حقيقية للتغلب على هذه الأزمة. وأضاف أن الحالة في البلدان المنخفضة الدخل تعتبر مفزعة بشكل خاص، ولكن مشكلة الدين تؤثر أيضا على البلدان المتوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم، في حين أن بعض هذه البلدان ما فتئت توقف مدفوعاتها.

(السيد العمامرة، الجزائر)

١٠ - وقال إن عدم إحراز تقدم كبير خلال عقد كامل يؤكد شكوك الأمين العام للأمم المتحدة بشأن جدوى وفعالية التدابير التي اعتمدت حتى الآن ويلقي ظلال الشك على القول بأن هذه الظاهرة تم التحكم فيها تماما. ومضى يقول إن مشكلة الديون الخارجية تقتضي اعتماد نهج متكامل يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتزام البلدان الدائنة باجراء اصلاحات والقيام بعمليات التكيف الهيكلي، على أن تقوم البلدان والمؤسسات المالية الدائنة بدعم هذه الاصلاحات. وأضاف أن هذا النهج ينبغي أن يأتي وليدا لحوار يجري فيما بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف لأن يشمل كافة أنواع وفئات البلدان المدينة. كما ينبغي إيلاء اعتبار لمنح البلدان المدينة تسهيلات عديدة مثل خفض أصل الدين، وتمديد المواعيد النهائية للسداد، بل وحتى عفو ديون، أفقر البلدان دون قيد أو شرط. وفي هذا الصدد، فان القرارات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بفئات معينة من ديون بعض البلدان الافريقية المنخفضة الدخل تدعو للتفاؤل. ومع ذلك، فإنه ينتظر من المؤسسات المالية الدولية أكثر من أي وقت مضى، أن تقوم باقتراح مبادرات بشأن الديون المتعددة الأطراف، لأنها لا تزال الفئة الوحيدة من ديون البلدان النامية التي لم تتم إعادة جدولتها.

١١ - واستطرد يقول إن برامج التكيف الهيكلي وعمليات إعادة جدولة الديون لا يمكن أن تفضي الى حلول دائمة ما لم تكن مصحوبة بتغيير جذري في الآليات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية. ومضى قائلا إن إزالة آثار الدين بإعادة جدولته ليس سوى عنصر واحد في برنامج كامل لابد أن يؤدي الى تمكين البلدان من تصحيح حالات الاختلال في مدفوعاتها الخارجية والتمتع مرة أخرى، بمعدل نمو مرض. وفي سياق الاقتصاد العالمي، مراعاة مصالح جميع البلدان النامية بصورة أتم عن طريق وضع نظام للتجارة الدولية يؤدي الى توليد موارد مالية إضافية وبصفة خاصة الى ضمان تحسين أسعار السلع الأساسية، وزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدفق الاستثمار المباشر غير المفضي الى الديون وزيادة واتاحة المزيد من فرص الوصول الى منجزات العلم والتكنولوجيا.

١٢ - إن ما شهدته الآونة الأخيرة من اتجاه عكسي لنقل صافي الموار المالية إلى البلدان النامية يدعو بلا شك الى الارتياح، ولكنه ظاهرة محدودة لأن معظم البلدان النامية لا تزال على هامش هذه العملية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه العمليات الايجابية لنقل الموارد غير مستقرة، لأنها تتوقف على رأس مال خاص يحاول الكسب على المدى القصير، وبالتالي، على تقلبات أسعار الصرف. وهي تنطوي كذلك على أخطار تضخمية ويمكن أن تؤدي إلى حالات اختلال تجارية بحفز زيادة سريعة في الواردات بالمقارنة مع الصادرات. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا يخفي صافي الزيادة في الموارد المالية التي نقلها القطاع الخاص الى بعض البلدان النامية انخفاض مستوى التمويل الرسمي، خاصة مستوى المساعدة الانمائية الرسمية.

(السيد العمامرة، الجزائر)

١٣ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تريان أنه ينبغي أن تظل مشكلة الدين الخارجي والتمويل الانمائي مدرجة في جدول أعمال المنظمة إلى أن يتسنى إيجاد حل دائم لها؛ ولذا سوف تواصل المجموعة تأييد الاقتراح المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية.

١٤ - السيدة يانغ يانيي (الصين): قالت إن كون النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية ظل إيجابيا للسنة الثالثة على التوالي لا يعد سببا لتفاؤل لا داعي له. ومضت تقول إن إنعام النظر في هذه الحالة يكشف ما يلي: فأولا، لا تزال حصة البلدان النامية من التمويل الخارجي العالمي صغيرة، إذ تقل في المتوسط عن ١٥ في المائة في كل الفئات. وفي الوقت ذاته، لا تزال معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية في حالة تدهور مما أدى الى خسارة بلغت حوالي ٧٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣، وهو ما يربو على الموارد المحولة. وثانيا، فان التوزيع الاقليمي لهذه التحويلات المالية غير متكافئ حيث لم تستفد منه كل البلدان النامية. وثالثا، تعتبر استدامة هذه التحويلات غير مضمونة، لأن انخفاض عائدات الاستثمار وأسعار الفائدة في البلدان المتقدمة النمو وما تشهده البلدان النامية من نمو قوي نسبيا وأسعار عالية للفائدة لربما تكون من العوامل المقررة لزيادة التدفقات المالية إلى هذه البلدان. وفضلا عن ذلك، فإن حصة كبيرة من التحويلات هي عبارة عن استثمار في الأوراق المالية ورأس المال قصير الأجل، لذلك قد تكون هذه الحصة جاءت نتيجة لعمليات مضاربة. وفضلا عن ذلك فإن جزءا من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية استخدم في شراء مؤسسات قائمة في إطار خطط للتخصيص، وهذا بمعنى أنه لم يفض الى إنشاء قدرة انتاجية جديدة. ورابعا، شهدت المساعدة الانمائية الرسمية، وهي مصدر رئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة لمعظم البلدان النامية المنخفضة الدخل، انخفاضا بالقيمة الحقيقية وكنسبة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، فإن دواعي القلق كون تحويلات الموارد من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لا تزال سلبية، في ضوء التدفقات الخارجية للموارد من البلدان النامية.

١٥ - ولهذه الأسباب، فإن من مصلحة البلدان النامية أن تنتهج السياسات المناسبة لاجتذاب التمويل الخارجي واستخدامه على نحو فعال في تحسين هياكلها الأساسية أثناء ذلك بتوجيه هذه الأموال الى الاستثمار طويل الأجل مما يؤدي الى زيادة الانتاج والصادرات في هذه البلدان. وينبغي للمجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يقوم من جانبه بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية وبتهيئة الظروف الملائمة للتشجيع على تدفق الموارد إليها بضمان النمو المستدام وغير التضخمي لاقتصاداتها هي وكبح جماح الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة فيها. كما أن على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ تدابير محددة لتحسين التبادل التجاري للبلدان النامية، وإزالة القيود التجارية، وعكس الاتجاه المتمثل في تقلص حجم المساعدة الانمائية الرسمية وتعزيز فعالية المعونة بتحريرها من الشروط السياسية. وعلى المؤسسات المالية الدولية أن تقوم بزيادة المعونة التساهلية التي تقدمها الى البلدان النامية تلبية لاحتياجاتها في مجال التمويل من أجل التنمية.

١٦ - السيدة اميراسيكراري (سري لانكا): قالت إن الحالة العامة فيما يتعلق بأزمة الديون تعتبر حاليا أقل حدة الى حد ما بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل بضعة سنوات، ويعود الفضل في ذلك إلى المبادرتين المتمثلتين في خطة برادي وإعادة التفاوض على الديون مع نادي باريس؛ بيد أن هاتين المبادرتين استهدفتا حل مشاكل بضعة بلدان فقط، خاصة البلدان التي غدت مديونيتها مصدر تهديد للنظام المالي الدولي. وبمعنى آخر، إن تدابير تخفيف الديون لم تفد عددا أكبر من البلدان المثقل كاهلها بتسديد الديون وخدمتها. وأضافت أن تدابير إعادة جدولة الديون اقتصرت في الأساس على الديون التجارية والتزامات خدمة الديون المستحقة للدائنين الثنائيين الرسميين. إذ لا توجد خطط رسمية لاعادة جدولة الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف.

١٧ - ومضت تقول إن تعريف البلد الذي يمر بأزمة في مجال الدين باعتباره البلد الذي يعجز عن دفع الفائدة على دينه الخارجي أو عن تسديد أصل هذا الدين في الوقت المناسب إنما هو تعريف يقلل من الحجم الحقيقي والآثار الحقيقية لهذه المشكلة، لأنه لا يأخذ في الاعتبار عددا كبيرا من البلدان التي لا تزال تفي بالتزامات تسديد ديونها - على حساب موارد وطنية يمكن استخدامها في النهوض بالتنمية - كي تحافظ على مصداقيتها وعلى قدرتها في الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهذه البلدان تعتمد على هاتين المؤسستين اعتمادا كبيرا فيما يتعلق بتمويل وارداتها الأساسية.

١٨ - ومضت تقول إن سري لانكا ظلت عاكفة على تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي بتكاليف باهظة من أجل الحصول على دعم من صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بميزان مدفوعاتها. بيد أن الآثار المجتمعة لعبء الدين الخارجي وانخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار المستوردات لا تزال تطيل أمد شح الموارد مما أدى في السنوات القليلة الماضية إلى اقتطاعات في الميزانية في الأبواب التي توفر الاحتياجات الأساسية. وأضافت أن التزامات تسديد الديون في سري لانكا لا تزال في حالة ازدياد. ففي نهاية عام ١٩٩٣، بلغ إجمالي الدين المضمون من قبل القطاع العام على المدينين المتوسط والطويل، ٦,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ما يعادل ٦٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد. ومع ذلك فإن سري لانكا ما فتئت تبذل قصارى جهدها لتحقيق الاعتماد على الذات في مجال النمو. وذكرت أنه اعتمد إطار للسياسة العامة التي تنتهج فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية لأغراض الاستثمار وكذلك الاستثمار من جانب القطاع الخاص الأجنبي. وفي حين توجد خطط لتحويل القطاع الخاص إلى دينمو محرك للنمو الاقتصادي، فإن هذه الجهود لن تنجح إلا إذا زودت بدعم دولي مثل تخفيف الدين وإتاحة حرية الوصول إلى الأسواق وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية.

(السيدة اميراسيكراري، سري لانكا)

١٩ - وقالت إن البلدان التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية والتي لا تملك سوى سوق محلية صغيرة وقاعدة من الموارد المحدودة بحاجة إلى المساعدة التي من قبيل تخفيف الدين كي تتمكن من مواصلة جهودها الانمائية؛ وإلا فإنها سوف تفقد المنجزات التي حققتها حتى الآن. وأضافت أنه ينبغي، في أي استراتيجية مقبلة، توسيع نطاق تعريف "أزمة الديون" بحيث يشمل البلدان التي من شاكلة سري لانكا، لكونها تفي بالتزامات ديونها بصعوبة بالغة رغم ما تنفرد به من تضررات تتمثل في صغر حجمها ومشاكل اقتصاداتها وما لها من قاعدة موارد محدودة. كما ينبغي، لدى إعداد أية استراتيجية بشأن الديون، أن يولى اعتبار لأهمية إنشاء آليات لتحقيق الاستقرار في أسعار السلع الأساسية، مثل الصندوق المعني بتحقيق استقرار أسعار المطاط. وأضافت أنه يمكن تمويل هذه الآليات من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تسيطر على أسواق السلع الأساسية المذكورة. وكتدبير تكميلي لاستراتيجية الديون، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، على أساس الأولوية، باستعراض نظام الأفضليات المعمم، نظرا لما للتخفيضات الجمركية الممنوحة بموجب جولة أوروغواي من أثر سلبي على صادرات البلدان النامية.

٢٠ - السيد أنصاري (الهند): قال إنه، بالنظر إلى عدم كفاية التدابير التي اتخذت حتى الآن - وهي تدابير إما محددة بشكل مفرط أو كثيرا ما استهدفت تحقيق مصالح الجهات الدائنة، أو كانت تقوم على برامج تكيف هيكلي متشددة - فإن من الضروري إيجاد حل مبكر وشامل ودائم لمشكلة الدين. ومضى يقول إنه ينبغي تضمين أية استراتيجية دولية للدين تدابير ترمي إلى خفض الدين وإعادة جدولة خدمة الديون وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان المنخفضة الدخل تكبيلا بالدين. وأردف أنه ينبغي تطبيق هذه التدابير ليس فقط على البلدان التي عجزت عن تسديد ديونها وإنما أيضا على البلدان التي لا تزال تفي بالتزاماتها بتكلفة باهظة.

٢١ - وذكر أن الهند، من أجل تجنب الوقوع في فخ الدين، قامت قبل بضعة أعوام، باعتماد عدة تدابير لتغيير هيكل دينها عن طريق التمويل المتوسط الأجل والطويل الأجل بدلا عن الاستثمارات قصيرة الأجل. كما قامت بوضع حد أعلى للاقتراض التجاري الخارجي، وبتحويل القروض إلى الصناعات الأساسية التي توفر الفرص للادخار، أي كسب العملة الأجنبية. وأضاف أن الاصلاح الاقتصادي الذي يحقق الاستقرار والتحسن الهيكلي، والذي يرمي الى تحقيق النمو عن طريق الاستثمار والمشاركة في رأس المال بدلا عن الاقتراض، يشمل انتهاج سياسة جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي والتصديق على الوكالة المتعددة الأطراف لضمانات الاستثمار.

٢٢ - ومضى يقول إن النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية ظل مركزا على بضعة بلدان فقط وهو يشمل في معظم الحالات تدفقات لرأس المال الخاص تعتبر متذبذبة للغاية نظرا لتقلبات أسعار الصرف

(السيد أنصاري، الهند)

والتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة في بلدان المنشأ لهذه التدفقات. وبالاضافة إلى ذلك، فإن هذه الصورة الايجابية بشكل عام سوف تتضاءل إلى حد كبير إذا ما أخذنا في الاعتبار الخسائر الكبيرة التي تكبدتها البلدان النامية من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري. وفي ضوء هذه الحقائق، لا بد من إيجاد وسائل لتقليل المجازفة المتأصلة في نظام أسواق رأس المال الخاص الدولي، لا سيما فيما يتصل بتدفقات الأوراق المالية، فضلا عن القيام في الوقت ذاته بتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي الخاص إلى البلدان النامية. وأضاف أن من الضروري تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي من أجل ضمان تقليل تذبذب هذه التدفقات. كما يلزم التنسيق فيما بين البلدان المتقدمة النمو من أجل تحقيق الأداء الناجح والمنظم لاقتصاد عالمي متعدد الأقطاب يزداد انفتاحا وترابطا، وأن يتم هذا التنسيق في محفل متعدد الأطراف يولي الاهتمام الواجب لما لتلك السياسات من أبعاد بالنسبة لبقية العالم.

٢٣ - كذلك يلزم اتخاذ تدابير لزيادة تدفق المعونة الانمائية الرسمية والتمويل المتعدد الأطراف عن طريق البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الانمائية الدولية (IDA)، لأن معظم البلدان النامية لا تزال بحاجة إلى المساعدة التساهلية من أجل تمويل التنمية فيها واستكمال تدفقات رأس المال الخاص إليها. كما ينبغي تقييم المساعدة إلى البلدان النامية التي قامت، على مدى العقد الماضي، بتنفيذ برامج قاسية لتحقيق الاستقرار والتغيير الهيكلي في الميدان الاقتصادي كي تتمكن بذلك من انجاز تلك البرامج بنجاح وبالتالي من تنويع منتجاتها كي لا تجد نفسها مواجهة على الدوام بانخفاض طويل الأجل في معدلات التبادل التجاري لصادراتها. كذلك فإن تقديم المساعدة إلى افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وجنوب آسيا يعد أمرا ملحا على نحو خاص بالنظر إلى الفقر المدقع السائد في معظم هاتين المنطقتين. كما يلزم أن يؤدي التعاون الدولي الى المحافظة على بيئة الكوكب والى حمايتها، وأن يجري تعزيز هذا التعاون بالدعم المالي والتقني المناسب على المدى المتوسط.

٢٤ - السيد كودريافيتسيف (الاتحاد الروسي): قال إنه توجد فعلا آلية فعالة لحل مشكلة الدين الخارجي، تضطلع فيها بدور رئيسي مجموعات متعددة الأطراف مثل نادي باريس ونادي لندن وصندوق النقد الدولي. وقال إن الأمم المتحدة تستطيع أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد، وذلك، مثلا، بإعداد توصيات بشأن السياسة العامة وتجميع وتحليل ونشر أنجح التجارب الوطنية والدولية في هذا المجال.

٢٥ - وقال إن الاتحاد الروسي يوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام (A/49/338) من استنتاج مؤداه أن حالة الدين في الوقت الحاضر تحسنت من جميع الجوانب بالمقارنة مع عقد الثمانينات. وأضاف أنه أحرز تقدم كبير في حالة الدين الخارجي للاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى الاتفاق الذي

(السيد كودريافيتسيف، الاتحاد الروسي)

تم التوصل إليه خلال السنة الحالية في باريس فيما يتعلق بإعادة جدولة الدين الخارجي للاتحاد السوفياتي السابق والى اتفاق إعادة الجدولة الذي وقع في مدريد في مطلع تشرين الأول/أكتوبر مع نادي لندن للمصارف الدائنة.

٢٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي، وقد أخذ على عاتقه كافة ديون الاتحاد السوفياتي السابق، له موقف أساسي بشأن مشكلة الدين الخارجي ألا وهو أن على الجهات المدينة أن تفي بجميع التزاماتها. وأكد أن الاتحاد الروسي على استعداد للوفاء بديونه بكاملها بمجرد إعادة جدولة هذه الديون بحيث يؤخذ في الاعتبار طابع هذه الديون وأصلها وعوامل أخرى. كما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار كذلك أن الاتحاد الروسي ليس فقط من البلدان المدينة الرئيسية وإنما أيضا من أكبر البلدان المقرضة لدول أخرى. ولذلك ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن هاتين المسألتين معا، أي إعادة جدولة ديون الاتحاد الروسي إزاء بلدان أخرى بالإضافة إلى إعادة جدولة ديون البلدان الأخرى المدينة للاتحاد الروسي. وأعلن أن الاتحاد الروسي على استعداد لإعادة جدولة هذه الديون مع البلدان المدينة والمقرضة ولإعادة جدولة ديونه بأية طريقة أخرى، سواء عن طريق المفاوضات الثنائية أو في إطار نادي باريس الذي يود أن ينضم إليه كعضو يتمتع فيه بمركز المراقب على الأقل.

٢٧ - ومضى يقول إنه جرى النظر في عدة أفكار مثيرة للاهتمام طرحت خلال المناقشة الحالية، بما في ذلك المناشدة التي وجهتها مجموعة السبعة في نابلي، أثناء الاجتماع الذي عقدته في شهر تموز/يوليه من العام الحالي، فيما يتعلق بتحسين شروط نادي باريس للبلدان المنخفضة الدخل، واقتراح المملكة المتحدة الداعي إلى خفض عبء الدين الواقع على أقل البلدان نموا. وقال إن الاتحاد الروسي يرى أنه ينبغي إيجاد حلول مقبولة لدى جميع الأطراف عن طريق الجهود التي تبذلها البلدان المدينة والدائنة ومؤسسات بريتون وودز. كما أن من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات البلدان المدينة، لا سيما حاجتها للتمويل بغية الاضطلاع ببرامج التكيف الهيكلي وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وقدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية. كما ينبغي النظر في إمكانية تمديد فترات إعادة هيكلة الديون بما يتجاوز السنة الحالية أو فترة سنتين. كذلك ينبغي الاستفادة بقدر أكبر من الامكانيات التي توفرها نظم تسديد الديون غير التقليدية مثل عمليات مقايضة الدين مقابل الأرباح أو الدين مقابل الطبيعة. وأخيرا، ينبغي النظر بعناية في فكرة إنشاء آلية متفق عليها لتسديد ديون البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان النامية.

٢٨ - السيد بانغالي (سيراليون): أيد الملاحظات التي أبداها ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ وأضاف أن مشكلة الدين الخارجي ازدادت تفاقما من جراء البيئة الاقتصادية العالمية غير المواتية، التي تتميز بمعدلات تجارية سلبية ومناخ تجاري سلبي بالنسبة للبلدان النامية وبانخفاض أسعار السلع الأساسية.

(السيد بانغالي، سيراليون)

٢٩ - ومضى يقول إن الحكومة الحالية لسيراليون ورثت عبئا اقتصاديا ضخما؛ حيث كان الاقتصاد قد بدأ يتدهور في مطلع عقد الثمانينات نتيجة تدهور معدلات النمو، وحالات العجز الكبير في الميزانية، وارتفاع معدلات التضخم، والانخفاض الملحوظ في احتياطيات القطع الأجنبي. ونظرا لهذه الظروف، وبالرغم من الحرب التي شـُنت ضد المتمردين في منطقتي الحدود الجنوبية والشرقية للبلد، فإن الحكومة الحالية تؤيد بلا تردد برنامج حقوق التراكم الذي نفذه صندوق النقد الدولي لدى بداية النظام السابق وهو برنامج استهدف إنعاش اقتصاد سيراليون بتحقيق الاستقرار فيه وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز موقف المدفوعات الخارجية وتقوية الانضباط المالي والحد من التضخم باتباع مبدأي الشفافية وحـُسن النظام. ورغم أن برنامجي الإصلاح الاقتصادي والانتقال السياسي اللذين تنفذهما الحكومة الحالية يعيدان الثقة في البلد، فإن سيراليون بحاجة إلى الدعم المتواصل من قبل المجتمع الدولي للخروج من أزمة الدين التي شهدتها في العقد الماضي.

٣٠ - وقال إن من التطورات المواتية التي تجدر الإشارة إليها التحسن الكبير الذي طرأ على التصورات في السوق المالية الدولية فيما يتعلق بالجدارة الإئتمانية للبلدان الأشد تكبدا للديون واعتماد مجموعة من الأحكام الجديدة من قبل نادي باريس تعد أكثر تساهلا. بيد أنه، كما جاء في تقرير الأمين العام بشأن هذا البند (A/49/338): "فبالنسبة لمعظم البلدان، توفر الاستراتيجية الحالية تخفيفا للأعباء في شكل سلسلة طويلة من الاتفاقات المرحلية، ولكنها لا توفر ترتيبا غير متكرر يقلل الديون بالقدر الحاسم اللازم لاستعادة القدرة على خدمة الديون ولتقوية ثقة المستثمرين المحليين والدوليين للتحفيز على ورود تدفق موارد إيجابي جديد".

٣١ - وقال إن سيراليون تشاطر غيرها الرأي القائل بأنه ينبغي إيجاد حل دائم وشامل للديون الخارجية للبلدان النامية دون مزيد من التأخير. وفي هذا الصدد، يود أن يثني على رئيس حركة بلدان عدم الانحياز التي قامت بعقد اجتماع وزاري في جاكرتا، اندونيسيا، في آب/أغسطس من العام الحالي، بشأن الدين والتنمية وكان موضوعه: "اقتسام الخبرات". وحيث أنه يعتقد أن هذا الاجتماع يشكل خطوة هامة إلى الأمام فيما يتعلق بالبحث عن حل لمشكلة الدين، فإنه يحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اعتماد المبادئ الواردة في تقرير الاجتماع.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في التجارة الدولية، تدعو سيراليون إلى التخلص من كافة السياسات الحمائية وإلى فتح أبواب الأسواق للصادرات من البلدان النامية من أجل تمكين هذه البلدان من الحصول على الأموال اللازمة للتنمية. وفي الختام، ناشد المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة إلى بلده من أجل إعادة جدولة ديونها كي تحقق النمو الاقتصادي المستدام وشكر حكومات ألمانيا والصين واليابان للمساعدة الكبيرة التي قدمتها إلى بلده.

٣٣ - السيد إلسييف (أوكرانيا): قال إنه ببروز البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، فإن مشكلة الدين الخارجي غدت تؤثر الآن ليس فقط على البلدان المنخفضة الدخل وإنما أيضا على البلدان المتوسطة الدخل مثل بلدان شرق أوروبا. وأضاف أن هذه الحقيقة جرى التسليم بها في تقرير الأمين العام (A/49/338) الذي دعا فضلا عن ذلك الى تعزيز الاستراتيجية الدولية للديون في مجالات عديدة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى ما أسفر عنه اجتماع مجموعة السبعة الذي عقد في نابولي في تموز/يوليه ١٩٩٤ من نتائج مشجعة للغاية.

٣٤ - وقال إن أوكرانيا ترى أن مشكلة الدين تتطلب حلا شاملا ومنطقيا يقوم على مبدأ الاستمرارية؛ وهذه هي النظرة المتزايدة الى هذه المسألة من جانب الدوائر المالية الدولية. وفي هذا الصدد، دعا الى تحقيق الاتساق بين التدابير التي تعتمد على الصعيد الوطني والأنشطة التي يجري تنفيذها من قبل المؤسسات الدولية. كما حث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده الرامية الى زيادة الانتفاع بآليات المراقبة المتعددة الأطراف لدى إعداد خطة شاملة للمساعدة في حل مشاكل المديونية.

٣٥ - وفيما يتعلق بالرقعة الجغرافية لمشكلة الدين، قال إن من المحتمل للغاية أن تنشأ صعوبات جديدة في المستقبل، خاصة في البلدان التي نالت استقلالها منذ عهد قريب. وقال إن بلده يرى أنه إذا ما جرى تخفيف عبء الدين بشكل كبير، فإن من شأن ذلك أن يساعد أيضا في ادماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن من الضروري دراسة مسألة أفضل الطرق لخدمة الدين في البلدان التي تعرضت لخسائر فادحة نتيجة التطبيق المباشر للجزاءات المفروضة على الدول التي انتهكت القانون الدولي، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٦ - وقال إن أوكرانيا توافق على ما جاء في تقرير الأمين العام من استنتاج مؤداه أن أحد المبادئ الأساسية في الاستراتيجية الدولية للديون هو المبدأ الذي يقضي بأن تقوم البلدان المعنية بإجراء عملية تكيف هيكلي من أجل تحقيق معدلات مستقرة للنمو الاقتصادي تؤهلها للإدماج في الاقتصاد الدولي. وأضاف أن هذا الاستنتاج له أهمية خاصة بالنسبة لأوكرانيا، لأنها تمر بأزمة، تتمثل في تضخم لم يسبق له مثيل ومديونية خارجية عالية للغاية. وذكر أنه تم، في هذا الصدد منذ عهد قريب إنشاء إدارة معنية بالدين الخارجي ملحقة بوزارة المالية أسندت اليها مهمة تنسيق أنشطة الهيئات العامة المعنية بخدمة الدين في أوكرانيا. وفي الوقت ذاته فإن الحكومة تحاول إعادة جدولة الدين بتأجيل المدفوعات حتى تستقر الحالة الاقتصادية في البلد. وتحقيقا لهذه الغاية شرع في إجراء مفاوضات مع مؤسسات مالية دولية، على رأسها صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على قروض لخدمة الدين الخارجي. وقال إن الأمل معقود على أن المؤتمر المزمع عقده بشأن الشراكة من أجل التحول الاقتصادي في أوكرانيا، المزمع عقده في كندا في

(السيد إلسييف، أوكرانيا)

نهاية تشرين الأول/أكتوبر، سوف يسفر عن نتائج ايجابية في هذا الصدد. وقال إن أوكرانيا اقترحت كذلك ضرورة شطب جزء من دينها الخارجي للافراج عن أموال لازمة لتحسين البيئة وتحديث الانتاج على أساس مبادئ بيئية مقبولة، في وقت تقوم فيه الحكومة بتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتخفيف آثار حادثة تشرنوبيل.

٣٧ - وفي الختام، قال إن حكومته تهتم بإيجاد طريقة ما لحل مشكلة الأصول والخصوم التي تركها الاتحاد السوفياتي السابق على أن تكون مقبولة لبلده وللاتحاد الروسي.

٣٨ - السيد أغونا (أوغندا): أعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به بشأن البند ٨٧ ممثل الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧. وقال إن البلدان الفقيرة، مثل أوغندا، وقعت في فخ ديون له آثار خطيرة بالنسبة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، وبالتالي من أجل النمو الاقتصادي. ولهذا السبب تؤيد أوغندا مبادرة الديون والتنمية التي قدمتها حركة بلدان عدم الانحياز والاقتراح المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن الديون المتعددة الأطراف التي تقع على عاتق أفقر البلدان. ومضى يقول إن من شأن هذين الاقتراحين أن يسهما إسهاما قيما في جهود الأمين العام المتصلة بمسألة المديونية الخارجية، لأنهما يستجيبان لثلاثة شواغل أعرب عنها في تقريره، ألا وهي ما إذا كنا نحتاج الى أدوات اضافية لمعالجة المشكلة، وما إذا كانت مهمة وضع استراتيجية متينة ومستدامة قد أنجزت، وكيفية معالجة ديون المؤسسات المتعددة الأطراف، وماهية النهج التي ينبغي أن يؤخذ بها مستقبلا إزاء مشكلة الديون. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى أن هذه المبادرات، التي نظر فيها في محافل أخرى، وتقرير الأمين العام تتفق جميعا على حل نهائي يؤدي الى تخفيف كافة الديون بدرجة كبيرة. وقال إن على اللجنة أن تعكس هذين النهجين المبتكرين في الحل المناسب لمشكلة الدين والتنمية. كما أن مما يساعد مراعاة هذين النهجين في أية تقارير لاحقة للأمين العام، كي يتسنى بذلك استرعاء الانتباه السياسي اليهما في الجمعية العامة والمؤسسات المعنية والمجتمع الدولي.

٣٩ - وذكر أن وفده درس الوثيقة A/49/309 بعناية، التي جاء فيها أن مطلع عقد التسعينات شهد تحولا في صافي تدفقات الموارد الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال. بيد أن هذا النقل لم يكن متسقا بالنسبة لجميع المناطق أو لجميع البلدان داخل المنطقة المعينة وأن التقرير لم يتضمن هذه الاختلافات. ومضى يقول إنه صار من الصعوبة بدرجة متزايدة الحديث عن البلدان النامية وكأنها مجموعة متجانسة، لأن أوجه الاختلاف فيما بينها صارت أكثر بروزا. وقال إن الصورة التي رسمت في التقرير مفرطة التفاؤل وليست دقيقة للغاية. فالواقع أن نقل الموارد تم من الجنوب الى الشمال. وربما تعزى هذه الصورة الايجابية الى عمليات نقل قصيرة المدى وذات طابع قائم على المضاربة الى حد كبير والى انتشار عمليات

(السيد أغونا، أوغندا)

المساعدة الإنسانية والعمليات التي لا تقتضي إحداث زيادة فعلية في التدفق الصافي للموارد المتاحة للأنشطة الانمائية الموجهة لتعزيز النمو المستدام والتنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نموا. لذلك كان ينبغي أن يفرز التقرير مناطق الجنوب التي أسهمت بأكبر قدر من تدفق الموارد الى الخارج وأن يتضمن التوصيات اللازمة بشأن الطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل بها لعكس اتجاه تلك التدفقات. لأنه إذا ما روعيت التدفقات الناشئة عن المعدل غير المستدام لمدفوعات خدمة الديون الخارجية، والخسائر الناشئة عن المعدلات السلبية للتجارة والممارسات الاحتكارية التي يستفيد منها الشمال بشكل جامح على حساب منتجي السلع الأساسية في الجنوب، وما يترتب على هجرة الأدمغة من خسائر لا يمكن تقدير كمياتها، والخسائر الناشئة عن ممارسة تحديد قيمة التحويلات من جانب الشركات عبر الوطنية وتقلص حجم المساعدة الانمائية الرسمية، وكذلك خسائر أخرى ذات صلة بمعاملات يفهم منها، حسبما يظهر من بعض موازين المدفوعات، أن بعض البلدان النامية استفادت منها استفادة إسمية فقط، فعندئذ يمكن التوصل الى استنتاجات مختلفة. وقال إنه ينبغي في الدراسات المقبلة أن تسلط الضوء على بعض هذه العوامل.

٤٠ - السيد عمارين (الأردن): قال إن مضاعفات أزمة الدين الخارجي، التي تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية والنمو في البلدان النامية، تختلف من بلد إلى آخر. ومضى يقول إن ما يشهده الأردن من عبء الديون القاسي يتجلى في تحويل الموارد، مما لا يزال يبطئ خطى البيئة فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

٤١ - واستطرد يقول إن الجهود المعجلة التي ترمي الى تحقيق السلام في الشرق الأوسط تعكس رغبة الشعوب في الكفاح من أجل الرخاء بضمان السلم والأمن اللذين حرمت منهما لعقود عديدة. وأضاف أن التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل إنما يعبر، في جملة أمور، عن التصميم الحقيقي للبلدين على تحقيق الرخاء المستدام في المستقبل. وقال إن السلام والأمن مترابطان ولا يمكن المحافظة عليهما في ظل أحوال تتسم بالركود الاقتصادي. وقال إن الأردن حكومة وشعبا يقدر المساعي التي تبذلها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتخفيف ما ظل يرهق كاهل الأردن من عبء ثقيل لسنوات عديدة، وذلك فيما يتصل بالدين الثنائي. وأضاف أن السلام بين الأردن واسرائيل ضروري للسلام الإقليمي، وهو ما يحرص المجتمع الدولي على تعزيزه، وأن تخفيف الدين الخارجي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق السلام.

٤٢ - وأكد أن الأردن ملتزم بموقف مجموعة الـ ٧٧، لأنه يرى أنه لا يمكن معالجة أزمة الديون بمعزل عن الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق المشاركة والسلم على الصعيد العالمي. وحث المجتمع الدولي على التضافر خلال الدورة الحالية من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بأزمة الدين الخارجي.

٤٣ - السيدة أولوا (اكوادور): قالت إنه رغم أن مما يدعو إلى التفاؤل أن يطالع المرء في الوثيقة A/49/338 أن بعض البلدان النامية حلت مشاكل دينها جزئيا إلا أنه لا يمكن تجنب أو إغفال هذه المسألة، لأنها لا تزال تسبب قلقا للدائنين والمدينين على حد سواء. ولاحظت أن نسبة خدمة ديون أمريكا اللاتينية، التي بلغت ٣٠ في المائة، هي أعلى نسبة بالمقارنة مع مناطق أخرى وتشكل ضعفي متوسط البلدان النامية ككل.

٤٤ - وقالت إن النهج الذي اعتُمد إزاء الدين يقضي بأن يُنظر في كل حالة على حدة، مع مراعاة حالة البلدان المدينة والمصارف الدائنة. وأضافت أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للديون التي تعاقدت عليها البلدان النامية مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، نظرا لأنه يلزم مراعاة بارامترات مختلفة لدى التفاوض على إعادة جدولة تلك الديون.

٤٥ - وقالت إنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن البلدان النامية، لا سيما في افريقيا وأمريكا اللاتينية، بذلت جهودا كبيرة لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي وأن هذه البرامج لم تتلق من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي فيما بعد ما يكفي من الدعم المالي. وأضافت أنه ينبغي للتعاون الدولي أن يتخذ شكل تمويل مناسب ومفتوح وديمقراطي تحقيقا للتنمية المستدامة والمنصفة، مع مراعاة الحالة الفريدة لكل بلد. وقالت إنه ينبغي في برامج التكيف الهيكلي أن تراعي الاعتبارات الاجتماعية الأساسية كي يتسنى للشعوب تحقيق النمو والتنمية بشكل مستدام لضمان تحقيق الاستقرار والسلم على الصعيدين المحلي والدولي.

٤٦ - وقالت إن وفدها يرحب بالتدابير الموصوفة في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانـــون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأضافت أنه ينبغي تنفيذ هذه التدابير فورا، لأن البلدان النامية تسهم ولا شك في أمن البلدان الغنية بعدة طرق. وقالت إن أحد جوانب هذا الاسهام يتمثل في البيئة: حيث أن معظم الغابات الاستوائية يوجد في البلدان النامية، مما يساعد على خفض الاحترار العالمي والمحافظة على التنوع البيولوجي.

٤٧ - وذكرت أن المديونية الخارجية لاكوادور بلغت ٩١,٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي فيها وأن خدمة الدين في عام ١٩٩٣ بلغت ما يعادل ٢٩,٧ في المائة من صادرات البضائع والخدمات. ولذلك فإن الدين الناجم عن أسعار الفائدة المتراكمة غير المسددة زاد بحيث صار من الصعوبة بقدر أكبر الحصول على قروض جديدة أو قروض بشروط مواتية. وفضلا عن ذلك فإن إيفائية اكوادور لا تمكنها من الحصول على قروض، وبالتالي اضطرت لتأمين صادراتها ضد الخسارة بتكاليف باهظة؛ وأن ما لها من مدخرات محلية محدودة أدى إلى تدني مستويات الاستثمار العام.

(السيد أولوا، إكوادور)

٤٨ - وقالت إن هذا العامل وعوامل أخرى لها ضرر اقتصادي واجتماعي على قطاع عريض من مجتمع اكوادور بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وللوفاء في الوقت ذاته بالتزاماتها تجاه المصارف الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومن ثم فإن اكوادور تدعو بشدة إلى إيجاد حل يتسم بالمزيد من العدل والإنصاف والاستدامة لصالح البلدان النامية التي لا تزال تواجه هذه الأزمة.

٤٩ - السيد كانجي (كينيا): قال إن عبء الدين الواقع على معظم البلدان النامية قد أعاق الجهود الانمائية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والنظافة الصحية ومياه الشرب، حيث أن هذه الخدمات تأثرت بشدة بالحاجة الملحة لتخصيص جزء كبير من الميزانيات الوطنية لخدمة الدين الخارجي. ومما زاد هذه الحالة تفاقما الآثار السلبية المترتبة على برامج التكيف الهيكلي، وانخفاض حجم المساعدة الانمائية الرسمية، وكذلك أسعار السلع الأساسية.

٥٠ - ولقد أصاب الأمين العام في تقريره عن حالة ديون البلدان النامية (A/49/338) حينما قال إنه لا يزال عدد كبير للغاية من البلدان يواجه مشاكل حادة فيما يتعلق بخدمة الديون. وأضاف أن هذه الحالة لا تدعو للتفاؤل، لأن المبادرات المتتالية التي قام بها المجتمع الدولي لتخفيض الديون، لا سيما فيما يتصل بالديون الرسمية والخاصة، لم تسفر عن النتائج المنشودة. فالأمر يقتضي اتخاذ تدابير ابتكارية تؤدي فعلا الى خفض أصل الدين ومدفوعات خدمة الديون الى مستويات تتمشى والاحتياجات الانمائية طويلة الأجل للبلدان المتأثرة. وينبغي أن تشتمل هذه التدابير على قرار سياسي يقضي بإلغاء كافة الديون المتبقية على البلدان النامية الشديدة المديونية أو خفض كافة أنواع الدين، لا سيما في هذا الوقت الذي ينخفض فيه حجم المساعدة الانمائية الرسمية. وقال إن التدابير التي اتخذت حتى الآن قصرت دون خفض مدفوعات الديون المتعددة الأطراف أو عن وقف صافي التحويل السلبي من مؤسسات بريتون وودز، وهو ما يحتل في الوقت الحاضر المكان الأبرز، لا سيما فيما يتصل بديون البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأعلن أن وفده يؤيد الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز بشأن الدين والتنمية، وهو الاجتماع الذي دعا المجتمع الدولي، لاسيما البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، الى شطب الديون المستحقة بصورة نهائية في المفاوضات المقبلة، والى اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف العبء الواقع على البلدان المنخفضة الدخل.

٥١ - وقال إن من الضروري زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية من أجل تحقيق الانتعاش والنمو في المجال الاقتصادي عن طريق التنويع ودعم جهود التكيف الهيكلي. وأضاف أن من سوء الطالع أن تقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/49/309) أشار الى أن الزيادات التي طرأت خلال السنوات الثلاث الماضية لم تستفد منها سوى فئة صغيرة من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي هذا الصدد، ترى كينيا أن إحداث زيادة في المساعدة الانمائية والموارد المتعددة الأطراف لا يزال عنصرا ضروريا بالنسبة لمعظم البلدان النامية، التي لم تتمكن حتى الآن من طرق ابواب الأسواق الدولية لرأس المال الخاص.

٥٢ - السيد توريه (مالي): قال إنه في حين أن أزمة الديون لا تشكل تهديدا للنظام المالي الدولي حتى الآن إلا أنه توجد أسباب تدعو لقلق خطير إزاء استمرار المديونية المفرطة للبلدان النامية والمشاكل الناشئة عن خدمة الديون. ومضى يقول إن ما يبذله المجتمع الدولي من جهود جديرة بالثناء أدى حتى الآن الى نتائج لم تستفد منها سوى فئة صغيرة من البلدان النامية ولا توجد خطط لبرنامج رسمي لإعادة هيكلة الدين المتعدد الأطراف. ومضى يقول إن الاتفاقات المتتالية التي أبرمت بشأن اعادة الجدولة لم تؤدي الى تخفيف عبء الدين الواقع على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. ورغم أن الحالة تحسنت على الصعيد العالمي، إلا أن تحسين نسبة خدمة الدين في افريقيا تعثر بسبب المتأخرات المتعاظمة في مدفوعات أصل الدين وسعر الفائدة. لذلك فإن من الضروري تطبيق آليات ابتكارية أنسب لاعادة جدول الدين المتعدد الأطراف ضمن اطار حل عالمي. وقال إن الأمل يحدوه في أن يؤدي النهج الجديد الذي قدمه نادي باريس في اجتماع مجموعة السبعة الذي عقد في نابولي في تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن ادخال تحسينات على شروط تورنتو المعززة الى تحقيق الآمال المعقودة عليه.

٥٣ - ومن أجل تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو المستدام فإن من الضروري حفز الاستثمار الخاص. بيد أن أفقر البلدان النامية لم تتح لها حتى الآن امكانية الوصول الى الأسواق الدولية لرأس المال الخاص وهي تواجه انخفاضا في حجم المساعدة الانمائية الرسمية، نظرا لأن البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزامها بمنح البلدان النامية ٠,٧ في المائة من اجمالي الناتج القومي فيها في شكل معونة رسمية. وفي حين أن صافي المساهمات المالية المقدمة الى البلدان النامية زاد الى رقم لم يسبق له مثيل، لم تتمكن الأغلبية العظمى من البلدان النامية من الاستفادة من نقل الموارد نظرا لتدهور معدلات التبادل التجاري، التي أدت في عام ١٩٩٣ الى خسائر تبلغ حوالي ٧٥ بليون دولار. ومما زاد هذه الحالة تعقيدا الاتجاه السلبي لتحويل الأموال من مؤسسات بريتون وودز الى البلدان النامية.

٥٤ - وقال إن وفده يحث المجتمع الدولي على تعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية للبلدان التي لم تتمكن من الاستفادة من الزيادة الأخيرة في تدفق رأس المال الخاص، ويتألف معظمها من البلدان النامية. واختتم قائلا إن التمويل الرسمي المتعدد الأطراف أمر ضروري ليس فقط لتعزيز الاستثمار وإنما أيضا لتهيئة جو من الثقة من شأنه اجتذاب رأس المال الخاص.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠